20080544-0001a-2

توصيات بشأن الممارسات الفضلى
المركز الدولي للعدالة الإنتقالية
أيار/مايو ٢٠٠٨

توصيات بشأن الممارسات الفضلى في حالات الاختفاء والبحث عن الحقيقة

- تكون التحقيقات في حالات اختفاء الأشخاص التي يتم إجراؤها من قبل آليات العدالة الانتقالية أكثر فعالية في حال كان للّجنة السلطة على فرض الإدلاء بالشهادة، والاستدعاء للشهادة، وفرض وجود الشهود، والنفاذ إلى الملفات الحكومية. ويجب أن تكتسب آليات البحث عن الحقيقة أكبر قدر ممكن من هذه السلطات.
- تكمن التحديات الأكبر التي تواجه التحقيقات المتعلقة باختفاء الأشخاص في عملية إتلاف المستندات والأدلة. ولا بد من تسخير الجهود كافة في سبيل منع حدوث هذا الأمر.
- لا بد من إشراك أفراد أسر المفقودين في التحقيقات- أو أقله إطلاعهم بشكل منتظم على سير التحقيقات التي يتم إجراؤها من قبل آليات البحث عن الحقيقة.
- تُعتبر التقارير النهائية الصادرة عن لجان الحقيقة والمصالحة وغيرها من آليات العدالة الانتقالية غاية في الأهمية لأنها تلخّص عمل اللجنة وتضع توصيات قد تشكّل أساساً للمناصرة بشأن الأعمال المستقبلية حول حالات الاختفاء. ومن الأهمية بمكان أن يُصار إلى نشر تقارير لجان الحقيقة والمصالحة على نطاق واسع بقدر الإمكان بهدف نشر الوعي حيال حالات الاختفاء والحؤول دون تكرارها.
- من الممكن لا بل الضروري أن تُستخدم الأبحاث والمقابلات والبيانات الأولية التي يتم جمعها بواسطة آليات العدالة الانتقالية من قبل رابطات أسر المفقودين والمنظمات غير الحكومية من أجل أن تتابع تحقيقاتها الخاصة في حالات الاختفاء. ويجب عدم توفير أي جهد لضمان نفاذ تلك الرابطات والمنظمات إلى هذه المعلومات كلها بعد انتهاء عملية البحث عن الحقيقة.
- يمكن لجلسات الاستماع العلنية أن تشكّل طرقاً فعالة لنشر الوعي حيال حالات الاختفاء وتخطي حالتي السرية وإمكانية "الإنكار" اللتين غالباً ما ترتبطان بحالات الاختفاء. ولا بد من أن تشكّل هذه الجلسات جزءاً من عمليات البحث عن الحقيقة متى أمكن.
- يجب أن تكون جلسات الاستماع العلنية أكثر من مجرد تدوين للوقائع وأن تتوخى تعزيز إتاحة فسح للحوار والمصالحة والتعويض ضمن المجتمعات المحلية المتأثرة بحالات الاختفاء.

200805uk-00016-2

- لا بد من تقديم الدعم والحماية لأفراد أسر المفقودين وللشهود على حالات الاختفاء أثناء إدلائهم ببيانات علنية – خاصة عند إفصاحهم عن أسماء الفاعلين.
- يجب أن تكون آليات البحث عن الحقيقة إستباقية لجهة ابتكار طرق لفرض أو خلق محفزات تحثّ الفاعلين والشهود على التزويد بمعلومات جديدة بشأن حالات الاختفاء ومواقع دفن الرفات.

توصيات بشأن الممارسات الفضلى في حالات الاختفاء ونبش الرفات

لقد تمّ إنجاز العديد من الأعمال المفصّلة بشأن الممارسات الفضلى في عمليات نبش الرفات، وذلك من قبل مصادر عديدة مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، الفريق الأرجنتيني للطب الشرعي والأمم المتحدة. وفي شباط/فبراير عام ٢٠٠٧، تم عقد مؤتمر (حضرته) في غواتيمالا في محاولة لجمع هذه الأعمال ووضع مستند شامل حول الممارسات الفضلى في هذا المجال.

وفي ما يلي بعض الأفكار (غير مستقاة من المصادر المذكورة آنفاً)

- تشكّل مشاركة أسر المفقودين السبيل إلى ضمان مصداقية عمليات نبش الرفات
- لا بد من توعية وتدريب الأسر بشأن عمليات النبش والتعرّف على الرفات بحيث يتم تفسير الواقع لها ومعالجة التوقعات بشأن العمليات ؟؟
- من الضروري وجود الأطباء الشرعيين الأنثروبولوجيين وعلماء الآثار أثناء عمليات النبش والتعرّف على الرفات
- في العديد من البلدان، ينتمي الأطباء الشرعيون إلى القطاع الأمني المعني بمتابعة قضايا الاختفاء؟. ويُنصح في هذه الظروف باستقدام خبراء أجانب و/أو تدريب خبراء جدد لا تاريخ لهم أو علاقة بأي نوع من أنواع قضايا الاستغلال
- يجدر بالطاقم الشرعي إتّباع الأعراف المحلية في التعامل مع الموتى
- إنّ علم الطب الشرعي هو عملية تستهلك الكثير من الوقت والموارد وقد يستغرق الأمر سنوات عدة للقيام بها على أكمل وجه
- يمكن أن تستغل الأحزاب السياسية عمليات نبش الرفات وإعادة دفنها- لذلك يجدر بأسر المفقودين أن تسعى للمحافظة على حقها في إبداء رأيها حيال تحديد الأشخاص الذين يتوجب نبش رفاتهم وإعادة دفنهم

20080544-0001C-2

توصيات بشأن الممارسات الفضلى في حالات الاختفاء والتعويضات

قام المركز الدولي للعدالة الانتقالية مؤخراً بإصدار كتيّب حول التعويضات، وهو يناقش بشكل مفصّل أكثر الممارسات الفضلى في مجال التعويضات. فلغاية اليوم، صدرت بعض الأبحاث المحدودة بشأن حالات الاختفاء والتعويضات، وفي ما يلي بعض الأفكار الأساسية.

- يمكن أن تتّخذ لتعويضات أشكالاً عدة منها مادية، قانونية/إدارية، جماعية، أو رمزية.
- يمكن أن تشكّل التعويضات نوعاً من الاعتراف بالمسؤولية من طرف الدولة أو الفاعل.
- تكمن إحدى التحديات الرئيسة في برامج التعويضات الفردية في وضع المعايير لتحديد من يحصل على المال ومن لا يحصل عليه. ويجدر بأسر المفقودين مناصرة آليات العدالة الانتقالية لتطوير سياسة تكون منصفة وشاملة قدر الإمكان.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار أشكالاً محددة من التعويضات لأسر المفقودين، وهي تتمثل بمساعدة الدولة من خلال التزويد بشهادات الوفاة (فقط في حال رغبت الأسرة بذلك) وإتاحة النفاذ إلى معاشات التقاعد والحسابات المصرفية للشخص المفقود.
- قد تكون التعويضات الرمزية (مثل إعادة تسمية الشوارع، المدارس أو المباني بأسماء الناشطين المفقودين) فعّالة ولكن يجب أن تتم بالتشاور مع أسر المفقودين والمجتمع المحلي.